ملف العدد

الموقف العربى من الرؤية الأمريكية للسلام بين الثبات والتغير

د. عبد العليم محمد
مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الخطة الأمريكية المعروفة إعلامياً "بصفقة القرن"، والتى كشف الغطاء عنها الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، فى الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠٢٠، بحضور رئيس وزراء تسيير الأعمال؛ وقتذاك؛ بنيامين نتنياهو ومنافسه "بينى جانتس" والمعنونة "رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى" سلام من أجل الازدهار، أخرجت "الرؤية" القدس الشرقية بمختلف حمولاتها الدينية والروحية للمسلمين والمسيحيين والفلسطينيين، من دائرة التفاوض كما أنها أنكرت وتنكرت لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، باستثناء بعض آلاف بموافقة إسرائيل الأمنية أو قبول بعض الدول الإسلامية بعودة خمسة آلاف لمدة عشر سنوات؛ والأهم من ذلك أن هذه الرؤية تعاملت مع الشعب الفلسطينى كمجرد سكان فى أرضهم وليسوا باعتبارهم مواطنين، يشكلون شعباً، ونفت أن تكون الأراضى الفلسطينية "محتلة" وتمنحهم هذه الرؤية بعض الأراضى غير المتواصلة جغرافياً.

اشتملت الخطة على مبادئ غير مسبوقة فى تاريخ العلاقات الدولية الحديثة والقانون الدولى؛ أولها منح الأولوية للقوة على حساب القانون والقرارات الدولية، فصاحب الحق هو من يملك القوة وليس من يعتمد على القانون، أما ثانى هذه المبادئ فيتمثل فى تبنى الرواية الصهيونية للصراع العربى الإسرائيلى وتجاهل الرواية العربية

والفلسطينية للصراع، والاعتراف بحق اليهود التاريخى فى أرض فلسطين من خلال الاستشهاد بأسفار التوراه، بالإضافة إلى ذلك تبنى مفهوم جديد للسيادة لا يطبق إلا فى الحالة الفلسطينية؛ أى تخليص السيادة من السيطرة على الأرض واعتمادها وفق هذا المنظور على الازدهار والتبادل والاتفاقيات الثنائية، وذلك لتبرير منح الفلسطينيين أراضى غير متصلة جغرافيا، ولا يهم بعد ذلك أن يلحق بهذه الأراضى اسم الدولة، أو أى مسمى آخر، طالما أن ذلك لا يتعارض مع التصور الإسرائيلى للسلام.

وإذا كانت هذه هى الخطوط العريضة لهذه الرؤية والمبادئ التى استندت عليها، والهدف الذى تعلنه منذ البداية من العنوان إلى المضمون والتفاصيل، والذى يتمثل فى تسوية القضية الفلسطينية وإلى الأبد، فكيف تعامل النظام العربى فى مجمله أو الدول العربية منفردة مع خطة ترامب؟

١ - مناخ عربى موات لطرح الخطة:

بادئ ذى بدء، توقيت طرح هذه الخطة سواء كان ذلك عبر التسريبات التى سبقتها أو الإعلان عنها بشكل رسمى، قد أعقب ولاحق التآكل والتدهور المتسارع فى النظام العربى منذ ما يفوق العقد من الزمان؛ حيث تقلص هذا النظام إلى حدوده الدنيا، وخبا زخمه ووهجه، وأفسح الطريق خلال ما يفوق العقد للنظام الشرق أوسطى غير العربى، وظهرت مشروعات بديلة للمشروع العربى المتمحور حول القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى؛ غاب المشروع العربى فى الوقت الذى ازدهر فيه المشروع التركى العثمانى والمشروع الإيرانى الإسلامى الشيعى، وكذلك المشروع الإسرائيلى المنافس، وحظت كافة هذه المشروعات بمكاسب إقليمية واستراتيجية مهمة فى ساحة الشرق الأوسط والعالم العربى؛ فى حين أن النظام العربى واجه تحديات ظهور فاعلين جدد ليسوا دولا بل يمثلون تنظيمات إرهابية مسلحة وطائفية، وتحاول هدم الدولة الوطنية العربية التى تشكلت فى مرحلة ما بعد الاستقلال، وكذلك بداية الاقتتال الأهلى فى العديد من الدول العربية وظهور الخطر الإيرانى الشيعى خاصة فى دول الخليج، وبناء أجندة جديدة لمواجهته واعتبار المواجهة مع إسرائيل جزءاً من الماضى أولا تحظى على الأقل بالأولوية.

والحال أن الرؤية الأمريكية الإسرائيلية استثمرت هذه الأوضاع على نحو كبير وأرتأى صانعوا هذه الرؤية، أن الوقت قد حان للمضى قدما فى المشروع الصهيونى المؤجل لتصفية القضية الفلسطينية، وهم فى مأمن من ردود أفعال عربية قوية يمكن أن يحسب لها حساب.

ومن ثم فإن طرح هذه الرؤية والإعلان عنها؛ لم يكن مفاجئا على أى نحو من الأنحاء، بل كان نتيجة طبيعية للضعف العربى والتدهور الذى لحق ببنية النظام العربى الجماعى وبنية الدول العربية كل على حدة، نتيجة أحداث الربيع العربى والإرهاب والتطرف والاقتتال الأهلى وظهور فاعلين إقليميين ليسوا جدداً بل قدامى، ولكنهم وثبوا إلى مقدمة الأحداث فى المنطقة، ولديهم أجنداتهم وطموحاتهم وأدواتهم داخل وخارج الدول العربية.

بل حتى على صعيد معرفة الخطوط العريضة لصفقة القرن أو هذه الرؤية الأمريكية التى أعدها عنها الثلاثى "كوشنر وفريدمان وجرينبلات" تتحدث العديد من الروايات عن إطلاع العديد من الرؤساء العرب عليها من خلال اللقاءات، مع كبار المسئولين الأمريكيين ومبعوثيهم إلى المنطقة؛ وربما يكون ذلك طبيعيا ومألوفا فى العلاقات بين الدول، خاصة وبين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، فلن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم مثل هذه الخطة دون علم الدول العربية على الأقل المؤثرة فى الدائرة العربية ودائرة الصراع العربى الإسرائيلى، المهم فى هذا السياق أنه لا يمكن للدول العربية فى مواقفها إزاء هذه الرؤية، أن تتذرع بعضها بالمفاجأة، أو أنها فوجئت بمضمون الخطة، أو أنها لم تكن تملك الوقت للتأثير فى مضمونها أو إرجائها أو تعديل محتواها.

٢ - موقف النظام العربى ممثلا فى الجامعة العربية:

النظام العربى الرسمى ممثلا فى جامعة الدول العربية بادر بدعوة وزراء الخارجية العرب فى الأول من فبراير عام ٢٠٢٠ للاجتماع فى القاهرة، بهدف مناقشة "ما يسمى بصفقة القرن" والتى لا تعد خطة مناسبة لتحقيق السلام العادل والشامل، بل انتكاسة

جديدة فى جهود السلام الممتدة على مدار الثلاثة عقود "وفق نص البيان الذى صدر عن هذا الاجتماع، وتبنى وزراء الخارجية العرب قرارات من بينها رفض صفقة القرن الإسرائيلية الأمريكية، واعتبار أنها لا تلبى الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطينى وتخالف مرجعيات السلام ودعوة الإدارة الأمريكية إلى الالتزام بالمرجعيات الدولية لعملية السلام، وأكدت القرارات على عدم التعاطى مع هذه الصفقة المجحفة أو التعاون مع الإدارة الأمريكية فى تنفيذها بأى شكل، وشددت القرارات على مركزية القضية الفلسطينية والهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة وحق دولة فلسطين فى السيادة على كافة أراضيها المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأن مبادرة السلام العربية هى الحد الأدنى المقبول عربيا والتأكيد على حل الدولتين وكذلك دعم نضال الشعب الفلسطينى وقيادته.

وراء هذا الإجماع العربى إن كان فى البيان أو فى قرارات وزراء الخارجية العربية، تكمن التفاوتات فى المواقف المختلفة للدول العربية كل على حدة، من الرؤية الأمريكية المسماة بصفقة القرن، كما سنأتى على ذلك لاحقا، بالإضافة إلى ذلك فإن الإجماع العربى لم يتطرق إلى الطرق العملية والوسائل والأدوات الدبلوماسية والسياسية التى تكفل تعزيز البديل لهذه الصفقة، خاصة وأن البيان الذى عبر عن هذا الإجماع ذكر بالمبادرة العربية السلام القائمة منذ عام ٢٠٠٢ ولكنه لم يقترح جدول أعمال على الدول العربية الالتزام به، يتضمن مقترحات وأفكار للحيلولة دون تنفيذ هذه الخطة، مثل التأكيد على حظر التطبيع مع إسرائيل أو العمل مع القوى الأخرى فى العالم مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبى، الذين لديهم تحفظات على الانفراد الأمريكى بتقرير مصير التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى، أو بعث الحياة فى الأطر التى استحدثها المجتمع الدولى لتطبيق حل الدولتين مثل اللجنة الرباعية التى تضم أمريكا وروسيا والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة، وغير ذلك من المقترحات والأفكار التى من شأنها بلورة بديل للرؤية الأمريكية يتلاءم مع متطلبات الحل المقبول دوليا.

٣ - مواقف الدول العربية تفاوت يتجاوز الإجماع:

أما فيما يتعلق بمواقف الدول العربية من الرؤية الأمريكية للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعيدا عن الموقف العربى الجماعى الذى أوضحه بيان مؤتمر وزراء الخارجية العرب، فى دورته التى عقدت فى القاهرة فى الأول من فبراير عام ٢٠٢٠، فإنه يمكن القول أن مواقف الدول العربية تتراوح بين الرفض وبين القبول الصريح أو المضمر والتحفظ، وتتوزع مواقف هذه الدول بين هذا وذاك.

ثمة دول عربية مثل تونس والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا ولبنان والعراق وجماعة أنصار الله فى اليمن قد رفضت هذه المبادرة بطرق مختلفة حيث صرح الرئيس التونسى قيس سعيد أن صفقة القرن هى مظلمة القرنين العشرين والحادى والعشرين وأنه غير راضى عن بيان وزارة الخارجية التونسية حول صفقة القرن.

كذلك الأمر فيما يتعلق بسوريا ولبنان وجماعة أنصار الله "الحوثى فى اليمن" حيث سجلوا رفضا قاطعا للصفقة، أما المملكة الأردنية الهاشمية فقد سجلت منذ بدء الحديث عن الصفقة لاءات ثلاث أولها أن القدس خط أحمر وثانيهما لا للتوطين، وثالثهما لا للموطن البديل" وهو موقف يستند إلى ركائز تاريخية ديموجرافية وسياسية من طبيعة خاصة؛ فالمملكة هى توأم فلسطين وتحظى برعاية الأماكن المقدسة فى القدس، وجزء كبير من سكانها ذوى أصول فلسطينية، وبعد الإعلان عن الصفقة جددت المملكة تأكيدها على ضرورة حل القضية الفلسطينية على ضوء حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وكررت المملكة الأردنية موقفها الثابت دون ذكر الصفقة بالاسم كما رفضت الإجراءات الأحادية وضرورة الحفاظ على الوضع القائم التاريخى والقانونى فى القدس وحماية هويتها العربية والإسلامية والمسيحية.

وتنخرط الجزائر من دول المغرب العربى فى إطار هذه الفئة حيث أكدت رفضها للصفقة، مشددة على دعمها للقضية الفلسطينية، وداعية إلى الوقوف تضامنا مع الفلسطينيين وأن يتبنى العرب والمجتمع الدولى أجندة عمل لإسقاط الصفقة.

وبالرغم من موقف تونس الرسمى برفض الصفقة وتوافق هذا الرفض مع المزاج الشعبى إزاءها، فإن تونس قامت بإقالة مندوبها فى الأمم المتحدة بعد تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن، يعرى الصفقة ويكشف تناقضاتها ومناقضتها للقرارات الدولية والمواثيق، والهدف من ذلك هو الاحتفاظ بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتوقف عند حدود الرفض دون تخطيه لإجراءات وخطوات لمواجهتها سياسيا ودبلوماسيا.

كذلك فإن موقف المملكة الأردنية الهاشمية حددته الملفات الاستراتيجية الثلاثة التى تتعلق باللاجئين والقدس والحدود، كما أن الصفقة من وجهة النظر الأردنية قد تنطوى على تعويم فكرة الوطن البديل، ولا يختلف الموقف الأردنى عن سابقه التونسى فى التوقف عند حدود الرفض دون تجاوز ذلك إلى تحديد أجندة للمواجهة وإفشال الصفقة.

أما الفئة الثانية التى يمكن تسميتها تحت القبول والتحفظ للصفقة فهى تضم طائفة من الدول العربية يبرز فى مقدمتها دول الخليج "الإمارات والبحرين وسلطنة عمان، يليها المملكة العربية السعودية وقطر".

مثلث صفقة القرن بالنسبة لهذه الدول مرحلة انتقال من مقاربتها التقليدية للصراع العربى الإسرائيلى إلى مرحلة جديدة ومعقدة، خاصة وأن هذه الصفقة أخضعت القدس لنظرة أحادية انتهت بالاعتراف بالضم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ففى الوقت الذى أعلنت فيه هذه الدول تأييد مجهود ترامب لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لكنها لا ترغب فى تحمل نتائج هذا الموقف، وهذه المعادلة التى حكمت مواقف هذه الدول، حالت دون موقف موحد ومتجانس ومنسق من هذه الرؤية، وبذلت جميع هذه الدول مجهودات لإحداث توازن بين احتفاظها بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية لحماية نفسها من الأخطار الإقليمية، وبين عدم تعويق جهود الولايات المتحدة إزاء السلام بين إسرائيل وفلسطين.

وقد فاجأت دولة الامارات العربية المتحدة العالم كله فى ١٣ أغسطس ٢٠٢٠ بالإعلان عن أتفاق تاريخى لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ويعمل على تعزيز السلام فى

منطقة الشرق الأوسط (طبقاً للبيان الثلاثى الذى صدر عن الولايات المتحدة والامارات وأسرائيل) ثم تبعتها مملكة البحرين فى ١١ سبتمبر بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق تطبيع بين البحرين وأسرائيل.

ويبدو الموقف السعودى إزاء الصفقة نموذجاً واضحا فى هذا السياق بسبب العلاقات القوية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية تاريخيا، وبالرغم من هذه العلاقات فإنها لم تضمن تأييدا غير مشروط للصفقة الأمريكية، ففى الوقت الذى تؤكد فيه التصريحات الرسمية تقدير مقترحات وجهود الولايات المتحدة لتحقيق السلام والعودة للمباحثات والمفاوضات الثنائية، يؤكد تصريح وزير الدولة للشئون الخارجية عادل الجبير فى عبارات غامضة أن ثمة عناصر إيجابية فى خطة ترامب للسلام" وأن هذه العناصر قد تمثل قاعدة لانطلاق المفاوضات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، بعض التصريحات الرسمية الأخرى ذكرت مبادرة السلام العربية كواحدة من خطط السلام وأنها أفضل من المسارات الأحادية.

من ناحية أخرى فإن المملكة العربية السعودية قد أيدت بيان جامعة الدول العربية والذى أوصى بعدم التعاون مع إدارة "ترامب" لتنفيذ هذه الصفقة، وأنها لم تستجب للحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطينى، وعلى غرار هذا الموقف أيدت السعودية موقف منظمة التعاون الإسلامى الذى عبرت عنه فى جده والذى شدد على عدم تسهيل جهود الولايات المتحدة لتحقيق رؤيتها للسلام.

استخدمت المملكة العربية السعودية فى هذا الموقف المعقد القنوات غير الرسمية، لإظهار تأييدها لصفقة القرن وتمثل ذلك فى الصحافة التى توضح موقف المملكة والتى نظرت بشكل إيجابى للرؤية الأمريكية مثل عكاظ وقناة العربية وغيرها من وسائل الإعلام.

جدير بالذكر أن ثلاثاً من الدول الخليجية حضرت المؤتمر الذى كشف فيه "ترامب" وأعلن رسمياً رؤية إدارته للصراع، من خلال سفرائها فى الولايات المتحدة وهذه الدول هى الإمارات العربية المتحدة، والبحرين وسلطنة عمان.

وقد اعتبر بعض المراقبين هذا الحضور بمثابة تأييد للرؤية الأمريكية فى حد ذاته؛ بيد أنه من الصعب حصر مظاهر التأييد فى خطوة واحدة، بل يحسب فى خطوات وإجراءات متعددة تتخذ طابع التنسيق والانتظام.

ويمكن القول بوجه عام أن الدول الخليجية قد تبنت فى مواجهة صفقة القرن مقاربة حذرة، وتبنت استراتيجيات مختلفة تكتيكياً، كما أن بعضها قد زاوج بين رسائل مختلفة من خلال وسائل الإعلام غير الرسمية، وبين التصريحات الرسمية التى حاولت إحداث توازن بين الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع أمريكا وتحجيم الخسائر الناجمة عن رؤية هذه المبادرة بطريقة إيجابية.

كما أن العديد من دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة تندرج مواقفها فى إطار المثل القائل بأن "عدو عدوى صديقى" وهكذا وجدت هذه الدول أنها تشارك إسرائيل العداء لإيران، وأن هذه المشاركة قد لا تخلو من فائدة تتمثل فى التعاون مع إسرائيل فى المجال الاستخباراتى جزئيا وشبكة الطاقة والتجارة والمجال السيبرانى.

الكويت تكاد تكون الدولة الخليجية الوحيدة التى فضلت تبنى مقاربة "فلننتظر ونرى" وكانت أكثر الدول الخليجية تردداً فى تقديم الدعم للخطة الأمريكية للسلام، حيث رحبت الخارجية الكويتية بالمساعى الأمريكية لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع دون أن تذكر المبادرة الأمريكية، وأكدت الكويت الموقف العربى التقليدى حول إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة فى حدود يونيو ١٩٦٧ وأن تكون القدس عاصمتها.

٤ - ملاحظات عامة

من خلال رصد وتشخيص المواقف العربية لمختلف الدول أو العديد منها أو رصد الموقف العربى الرسمى الجماعى لجامعة الدول العربية يمكن أن نخلص إلى عدد من الملاحظات التى ينبغى النظر إليها بعين الاعتبار.

تتعلق الملاحظة الأولى بطبيعة المواقف المختلفة سواء منها الموقف العربى الرسمى الجماعى أو المواقف العربية المنفردة القطرية، فجميع هذه المواقف قد خلت من محاولة تعيين أجندة وطنية أو قومية عربية شاملة لمواجهة هذه الصفقة، تتضمن المهام التى يتعين القيام بها فى الواقع المعقد على الصعيد الإقليمى والدولى والدبلوماسى والسياسى، بل وتقف جميعها عند حدود الرفض الصريح أو المضمر أو التحفظ والحذر، دون أن تتعداه إلى كيفية مواجهة الموقف الأمريكى الإسرائيلى، وطبيعى أن هذه البرامج والأجندات لا تتشكل بين عشية وضحاها، ولكن على الأقل طرح المبادئ العامة والأولويات التى بمقدورها أن تكون مرشدة للعمل من أجل البديل.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بطبيعة العقل السياسى العربى الرسمى، فقد كشفت الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للسلام عن ازدواجية التعامل مع هذه الرؤية والانفصال بين الأقوال والأفعال، وبين النظر والعمل، وبين التصريحات وبين السياسات الواقعية؛ ففى الوقت الذى ترفض فيه بعض الدول العربية المبادرة الأمريكية أو تتظاهر بالرفض والتحفظ والحذر، فإنها على صعيد الواقع لا تخرج ممارساتها عن نمطين الأول السعى الحثيث للتقارب مع إسرائيل سواء اتخذ ذلك شكل التطبيع أو فتح القنوات معها، أما الثانى فهو غياب النية والتوجه للسعى الجاد لإسقاط هذه المبادرة أو طرح بديل لها أو حتى تعديلها، بما يتوافق مع الحد الأدنى الممكن أو تجاوزها بطرح معادل لها، وقد لمس الأمريكيون والإسرائيليين تلك الازدواجية من خلال التعامل مع المسئولين العرب.

وأما الملاحظة الثالثة فتتعلق هذه المرة بجوهر هذه المواقف وما إذا كانت مواقف نهائية وثابتة وسرمدية لا تتغير ولا تتبدل، وفى هذا السياق يمكن القول أن التفهم العميق لهذه المواقف والذى لا يكتفى برصدها كما هى، بل تأمل ما وراءها قد يفضى إلى القول بان هذه المواقف تكاد تكون أولية وقابلة للتغير والتحول، وفق المعطيات التى يمكن أن تستجد أو تستحدث فى الموقف الإقليمى الراهن، بعبارة أخرى فإن تغير هذه المواقف قد يرتبط ضمن عوامل أخرى بقدرة الموقف الفلسطينى على الصمود

والتأثير فى المشهد الحالى وحينئذ "يجد هذا التغير طريقه إلى الواقع، كما أن المواقف الداخلية فى الدول العربية فى حال يقظة الرأى العام العربى والقوى السياسية ودخولهم على خط المعارضة لهذه المبادرة الأمريكية الإسرائيلية، من المحتمل أن يؤثر فى هذه المواقف.